برنامج تحديث الصّناعة

يعتبر برنامج تحديث الصّناعة،فيما يلي البرنامج،من أهمّ البرامج التي انتفعت بها تونس لتدعيم النّسيج الصّناعيّ استعدادا لمرحلة إرساء منطقة تبادل حرّ مع الاتّحاد الأوروبيّ دخلت حيّز التّنفيذ في سنة 2008. ولهذا الغرض تمّ في 13 ديسمبر 2002 توقيع اتّفاقيّة التّمويل الخصوصيّ المتعلّقة بهذا البرنامج التي حصلت بمقتضاها تونس على هبة من المجموعة الأوروبيّة بقيمة 50 مليون أورو. ويمتدّ تنفيذ هذا البرنامج على 5 سنوات وفق مخطّطات عمليّة سنويّة انطلاقا من تاريخ توقيع الاتّفاقيّة.

وانصهرت أهداف البرنامج ضمن المخطّطات التّنمويّة الوطنيّة الرّامية إلى استحثاث نسق التّأهيل خاصّة على مستوى الاستثمارات اللاّماديّة حيث اتّجهت نحو تدعيم القدرة التّنافسيّة للمؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة التّابعة للقطاع الخاصّ وكذلك إلى تحسين أداء هياكل الدّعم للأنشطة الصّناعيّة.واهتمّ البرنامج خاصّة بتشجيع المؤسّسة على النّهوض بمبادرات الابتكار داخلها وعلى تدعيم قدراتها التّكنولوجيّة وعلى التّحكّم في الجودة وفي طرق وأساليب الإنتاج إلى جانب تطوير محيط المؤسّسة عبر سنّ التّشريعات ووضع المواصفات و إقرار الآليّات الملائمة لتمكين القطاع الصّناعيّ من الارتقاء بجودة منتجاته للاندماج في النّظام التّجاريّ العالميّ.

وتمّ في هذا الإطار إحداث لجنة وطنيّة للمتابعة تضطلع بالتّنسيق بين الحكومة التونسيّة والمجموعة الأوروبيّة ومختلف الأطراف المتدخّلة لضمان حسن تنفيذ البرنامج الذي اعتمد على تشريك هياكل الدّعم العموميّة والخاصّة كأطراف رئيسيّة تساهم في تفعيل آليّاته. وتتكوّن هذه الهياكل أساسا من مختلف المراكز الفنّيّة القطاعيّة [1] ووكالة النّهوض بالصّناعة ووحدة التّصرّف في البرنامج الوطنيّ للجودة.

وللوقوف على مدى تحقيق البرنامج لأهدافه، قامت دائرة المحاسبات بمهمّة رقابيّة شملت أساسا وحدة التّصرّف في البرنامج والمصالح المعنيّة بالوزارة المكلّفة بالصّناعة ووكالة النّهوض بالصّناعة وتضمّنت زيارات ميدانيّة إلى كلّ من المراكز الفنّيّة والمعهد الوطنيّ للمواصفات والملكيّة الصّناعيّة والمجلس الوطنيّ للاعتماد والمخبر المركزيّ

[1] المركز الفنّيّ للكيمياء – المركز الفنّيّ للصّناعات الميكانيكيّة والكهربائيّة – المركز الفنّيّ للنّسيج – المركز الفنّيّ لموادّ البناء والخزف والبلّور – المركز الفنّيّ للجلود والأحذية – المركز الفنّيّ للخشب والأثاث – المركز الفنّيّ للتّعبئة والتّغليف – المركز الفنّيّ للصّناعات الغذائيّة.

للتّحاليل والتّجارب والوكالة الوطنيّة للنّهوض بالبحث والتّجديد والاتّحاد التّونسيّ للصّناعة والتّجارة والصّناعات التّقليديّة والغرفة النقابيّة الوطنيّة لمكاتب الدّراسات والاستشارة والتّكوين.

وقد ساهم البرنامج في إرساء ثقافة الجودة لدى المؤسّسات وفي دعم البنية الأساسيّة للإشهاد بالمطابقة وفي تطوير أساليب العمل في مجال الملكيّة الصّناعيّة وكان له أثر في تفعيل دور الشّركة التّونسيّة للضّمان بتخصيص مبلغ 9 مليون أورو كمساهمة في رأس مالها .كما مكّن البرنامج هياكل الدّعم وقطاع الخدمات من الانتفاع بخبرات ساعدتها على تحسين أدائها . وبلغ عدد المؤسّسات المنتفعة بتدخّلات البرنامج حوالي 1416 مؤسّسة.

وتبيّن لدائرة المحاسبات أنّ البرنامج كان قادرا على تحقيق نتائج أفضل لو تمّ تفادي عدد من النّقائص التي تعلّقت بإجراءات تنفيذ البرنامج وبالمواكبة الفنّيّة والماليّة وبالإحاطة بهياكل الدّعم وبإرساء تقنيات المعلومات والاتّصال وبالجودة وباتّفاقيات الاعتراف المتبادل.

I- إجراءات تنفيذ البرنامج

سجّل تنفيذ البرنامج تمديدا ناهز السّنة ونصفها إذ تمّ بمقتضى ملحق اتّفاقيّة التّمويل الخصوصيّ المبرم في 2 سبتمبر 2008 إرجاء انتهاء فترته العمليّة من أكتوبر 2008 إلى مارس 2010 . ويعزى ذلك بالأساس إلى عدم الانطلاق في إنجاز المخطّطات العمليّة الأربعة التي تضمّنها في الآجال إذ استغرقت الإجراءات المتعلّقة بإرساء هياكل التّصرّف في البرنامج حوالي 15 شهرا منذ توقيع اتّفاقيّة التّمويل الخصوصيّ.

ولم تبلغ نسبة استهلاك الاعتمادات المخصّصة للمخطّطين العمليّين الأوّل والثّاني على التّوالي سوى 73 % و55 % ممّا أدّى إلى تحويل الاعتمادات المتبقّية إلى المخطّط الثّالث الذي تضمّن معدّل تعهّدات شهريّة بقيمة 800 ألف أورو مقابل 500 ألف أورو كتقديرات في المخطّط العمليّ العامّ وهو ما شكّل ضغطا على إنجاز العديد من العمليّات وأفضى إلى تأخير بخصوص 105 عمليّات أي ما يمثّل نسبة 35 % من العمليّات المبرمجة بالمخطّط.

ونتيجة للتّأخير في إبرام الملحق المتعلّق باتّفاقيّة التّمويل الخصوصيّ لم يحظ المخطّط العمليّ الرّابع بالمصادقة النّهائيّة إلاّ في أكتوبر 2008 أي بعد 6 أشهر من التّاريخ المبرمج. وتسبّبت هذه الوضعيّة في تعديل أهداف بعض العمليّات لاسيّما تلك المتعلّقة بإرساء أنظمة التّصرّف في المجالات المجدّدة.

ولم يساعد التّأخير في إنجاز البرنامج بعض المؤسّسات المنتفعة على الاستعداد المبكّر للتّأقلم مع الوضعيّة الاقتصاديّة الجديدة النّاجمة عن إرساء منطقة التّبادل الحرّ مع الاتّحاد الأوروبيّ بداية من سنة 2008.

وعلى صعيد آخر، حدّد دليل الإجراءات المعدّ في إطار البرنامج أجل شهرين لإعداد العناصر المرجعيّة للعمليّات[1] والمصادقة عليها من قبل المفوّضية الأوروبيّة ولتوفير الخبراء. إلاّ أنّ هذه الإجراءات استغرقت أحيانا 5 أشهر ممّا أدّى إلى التّأخير في بلوغ الأهداف المرجوّة من بعض العمليّات وإلى تخلّي بعض الخبراء أو المؤسّسات عن الانخراط في البرنامج.

II- المواكبة الفنّيّة

استهدف البرنامج المساهمة في تطوير مؤسّسات مجدّدة واستحثاث نسق إنجاز برنامج التّأهيل الصّناعيّ. وجسّم المخطّط العمليّ العامّ تحقيق هذه الأهداف من خلال إنجاز عمليّات رصدت لها اعتمادات جمليّة بقيمة 7,850 مليون أورو. إلاّ أنّ الإنجازات كانت دون المأمول خلال المخطّط العمليّ الأوّل ممّا استدعى تعديل المنهجيّة المتوخّاة نظرا إلى أنّ نوعيّة العمليّات المستهدفة في البداية لا تتناسب مع خصوصيّات المؤسّسات التّونسيّة التي تتّسم عموما بصغر الحجم وتشكو ضعف التّأطير. وتمّ وضع البرنامج الوطنيّ للمواكبة الذي أدرج ضمن برنامج تحديث الصّناعة مع بداية انطلاق المخطّط العمليّ الثاني واستهدف إحاطة 405 مؤسّسات على مدى 3 سنوات. وتبيّن أنّ هذا البرنامج شهد بدوره صعوبات حالت دون بلوغ النتائج المرتقبة.

وتمّ الوقوف على مجمل هذه الصّعوبات من خلال النّظر في العمليّات التي أنجزت لفائدة مختلف القطاعات لاسيّما قطاع النّسيج الذي استأثر بنسبة 35 % من عدد المؤسّسات المنتفعة.

---

[1] تضبط العناصر المرجعيّة أهداف العمليّات ومراحل الإنجاز ومؤشّرات النّجاح.

أ-المواكبة الفنّيّة للمؤسّسات التّابعة لقطاع النّسيج

لمجابهة التّحدّيات التي تواجهها مؤسّسات النّسيج والملابس منذ سنة 2005 التي شهدت إنهاء العمل بالاتّفاقيات متعدّدة الألياف، تمّ إثر انعقاد مجلس وزاري في مارس 2005 اتّخاذ عدّة إجراءات تمحور أهمّها حول الإحاطة الفنّيّة بالمؤسّسات ومساعدتها على الانتقال من المناولة إلى المشاركة في الإنتاج ثمّ إلى المنتوج الكامل لتحسين نسبة الاندماج والرّفع من القيمة المضافة. وفي هذا الإطار تمّت الاستعانة بالبرنامج كآلية من بين الآليّات التي تمّ إرساؤها لبلوغ هذه الأهداف.

ولئن بلغ البرنامج الأهداف الكمّيّة المتّصلة بعدد المؤسّسات المبرمجة وتجاوزها في بعض المكوّنات، فإنّه شهد خلال تنفيذ المخطّط العمليّ الأوّل إيقاف 6 عمليّات من بين 11 عمليّة في المرحلة التّشخيصيّة ممّا حال دون انتفاع 29 مؤسّسة شملتها هذه العمليّات بالإحاطة الضروريّة لتنفيذ التّوصيات المنبثقة عن المرحلة التّشخيصيّة ولم يسمح بالتّالي ببلوغ الأهداف المرتقبة من هذه العمليّات والمتمثّلة أساسا في تحسين المردوديّة بنسبة 10 % مثلما تمّ ضبطه بالعناصر المرجعيّة. وتعزى هذه الوضعيّة إلى التّأخير الكبير المسجّل عند انطلاق هذه العمليّات وأثناء تنفيذها والذي يرجع بالأساس إلى عدم توفّر الخبراء في الوقت المناسب أو إلى التّأخير في اختيار المؤسّسات المستهدفة.

ورغم استكمال بعض العمليّات المتعلّقة بإرساء أو تدعيم وحدات المناهج ومتابعة الإنتاج، فإنّها لم تبلغ كلّ أهدافها مقارنة بمؤشّرات النّجاح الواردة بالعناصر المرجعيّة. فقد بيّنت عيّنة شملت 26 مؤسّسة أنّ أغلبها قد توصّل إلى إرساء أو تدعيم مكاتب للمناهج وأنظمة لمتابعة الإنتاج غير أنّه لم يعرف نفس القدر من النّجاح فيما يتعلّق بتحسين الإنتاجيّة التي تراوحت نسبة تطوّرها بين 2 % و8 % ولم ترتق إلى المستوى المستهدف وهو 10 %. وتفسّر هذه الوضعيّة بالأساس بعدم قيام بعض المؤسّسات بالاستثمارات الضّروريّة في المجال أو بعدم التّحكّم في أساليب الإنتاج بالقدر الكافي.

ب- المواكبة الفنّيّة للمؤسّسات التّابعة لبقيّة القطاعات

تعرّضت مختلف الأعمال المنجزة خلال المخطّط العمليّ الأوّل في مجال الإحاطة الفنّيّة والعمليّات النموذجيّة للمواكبة والتّشخيص قصد التّأهيل إلى عدّة صعوبات.

فقد استهدف المخطّط العمليّ العامّ إنجاز عمليّات إحاطة لفائدة 670 مؤسّسة منخرطة في برنامج التّأهيل على أن يتمّ التّركيز على مواضيع تمكّن من تحسين الأداء ومن بعث وحدات بحث وتطوير وتسمح للمؤسّسات بالانتفاع بخدمات مجدّدة. وتقرّر تشريك كلّ من وكالة النّهوض بالصّناعة والمراكز الفنّيّة للإشراف على هذه العمليّات قصد تطوير خدماتها مع رصد ميزانيّة للغرض بلغت 4,500 مليون أورو.

وتبيّن أنّ فريق العمل التّابع لوكالة النّهوض بالصّناعة برمج إنجاز خمس عمليّات فشلت ثلاث منها في تحقيق النّتائج المرتقبة لأسباب تعلّقت إمّا بعدم تطبيق المؤسّسات المنتفعة لتوصيات الخبراء وخاصّة تلك المتعلّقة بإنجاز استثمارات ماديّة وإمّا بقلّة التّنسيق بين الخبراء العرضيّين.ولم تنجز عمليّة رابعة تعلّقت بوضع وحدة للبحث والتطوير لفائدة خمس مؤسّسات بسبب عدم توفّر خبراء.

أمّا بخصوص العمليّات التي أشرفت عليها المراكز الفنّيّة فلم تقم سوى ثلاثة مراكز بعمليّات إحاطة من ضمن ثمانية مبرمجة ولم يبلغ بالتّالي عدد المؤسّسات المنتفعة سوى 14 من 52 مؤسّسة مستهدفة علاوة على عدم بلوغ الأهداف المرتقبة كما تمّ ضبطها بالعناصر المرجعيّة. ولم يمكّن ذلك من حصول إضافة هامّة للمنتفعين مثلما أبرزته رسائل مصادقة بعثة المفوّضيّة الأوروبيّة على تقارير إنجاز العمليّات وجذاذات التّقييم.

واستهدف المخطّط العمليّ العامّ إتمام عمليّات مواكبة نموذجيّة لفائدة 120 مؤسّسة منخرطة في برنامج التّأهيل عبر مرافقتها عن طريق خبير لإنجاز الاستثمارات الماديّة واللاّماديّة وذلك حسب منهجيّة أعدّت في سنة 2003 في إطار برنامج سابق [1].

وتبيّن في هذا الإطار عدم تلاؤم المدّة المستوجبة للقيام بهذه العمليّات والتي تستغرق 3 سنوات مع المدّة القصوى المحدّدة بسنة لإنجاز العمليّات المدرجة بالبرنامج. ونظرا إلى التّأخير المسجّل في إيجاد حلول لهذه الوضعيّة

[1] البرنامج الأوروبي التونسي للمؤسّسات.

وأمام ضغوطات روزنامة تنفيذ العمليّات لجأت وحدة التّصرّف في البرنامج إلى إعداد العناصر المرجعيّة قبل اختيار المؤسّسات ثمّ إلى تعديل محتوى هذه العناصر في اتّجاه الإحاطة بالمؤسّسات في تنظيم الإنتاج وهو ما يعتبر حيادا عن الأهداف الأصليّة التي تعتبر أكثر أهميّة.وبالرّغم من ذلك،لم تبلغ أغلب العمليّات المنجزة والتي شملت 24 مؤسّسة بمبلغ 336 ألف أورو النّتائج المنتظرة.

واستهدف المخطّط العمليّ العامّ تشخيص وضعيّة 200 مؤسّسة بهدف التّأهيل،إلاّ أنّ الإنجاز لم يشمل سوى 32 مؤسّسة خلال المخطّط العمليّ الأوّل ليتمّ التخلّي لاحقا عن هذا الصّنف من العمليّات لتوفير الاعتمادات لفائدة مجالات أخرى كالمواكبة الماليّة وإرساء تقنيات المعلومات والاتّصال. وتبيّن أنّ عدّة عمليّات لم تبلغ المرحلة النهائيّة المتمثّلة في إعداد مخطّطات استثمار للمؤسّسات المنتفعة نظرا بالأساس إلى صعوبة التّنسيق بين تدخّلات الخبراء .وتبعا لذلك فإنّ ثماني مؤسّسات فقط انتفعت بمنحة التّأهيل قصد إنجاز مخطّطاتها الاستثماريّة.

وعلى صعيد البرنامج الوطنيّ للمواكبة، شملت العمليّات أساسا مجالات التّصرّف الصّناعيّ وتنظيم الورشات وتطوير الأساليب وإحداث مكاتب دراسات ومناهج. ولئن بلغ عدد المؤسّسات المنخرطة في البرنامج المذكور 484 مؤسّسة متجاوزا بذلك الهدف المحدّد بـ405 مؤسّسات، فإنّ ذلك لم يحجب بعض النّقائص التي تعلّقت باختيار المجالات وبإنجاز العمليّات.

فقد تبيّن أنّ أغلب المواضيع التي تمّ تناولها للإحاطة بالمؤسّسات كانت ذات صبغة عامّة ومتكرّرة وهو ما حدّ من انتفاع المؤسّسات والمراكز الفنيّة والخبراء المحلّيين بخبرات متنوّعة ومن اكتساب مهارات جديدة تسمح بتطوير قدرات المؤسّسات وبتنمية خدمات مستحدثة مثلما يرمي إليه برنامج تحديث الصّناعة. فلم تتمّ تغطية عدّة مجالات خصوصيّة تمّت برمجتها وخاصّة منها تلك المتعلّقة بتطوير المنتوجات وأساليب الإنتاج.

وبيّن فحص عيّنة شملت 102 مؤسّسة من ضمن 180 مؤسّسة استكملت العمليّات بشأنها، أنّ 58 مؤسّسة لم تحقّق النّتائج المرتقبة والمحدّدة بالعناصر المرجعيّة بصفة كلّيّة لأسباب تتّصل إمّا بعدم توافق حاجياتها الفعليّة مع هذه العناصر نتيجة عدم قيام المراكز الفنّيّة باختيار المؤسّسات حسب شروط دقيقة ومضبوطة وإمّا بعدم تنفيذ هذه المؤسّسات لتوصيات الخبراء نظرا إلى عدم تحمّس أصحابها لتجسيم هذه التّوصيات أو إلى نقص في الإطارات القادرة على استيعاب هذه التّوصيات وتطبيقها .ورغم ما تقتضيه هذه

الوضعيّة من معالجة ملائمة فإنّه لم يتمّ اتّخاذ إجراءات كفيلة بحثّ المؤسّسات على تنفيذ هذه التّوصيات كحرمانها من الانتفاع بعمليّات أخرى في إطار البرنامج.

III- المواكبة الماليّة

استهدف برنامج تحديث الصّناعة القيام بعمليّات مواكبة ماليّة لما لا يقلّ عن 100 مؤسّسة قصد مساعدتها لدى الهيئات الماليّة على تمويل استثماراتها. وتبيّن أنّ العمليّات المنجزة في هذا الإطار والتي توجّه الجانب الأكبر منها إلى قطاع النّسيج قد عرفت بعض الصّعوبات التي حالت أحيانا دون بلوغ أهدافها وذلك على مستوى المواكبة الماليّة لمؤسّسات النّسيج للانتقال من المناولة إلى المشاركة في الإنتاج وقصد إنجاز برامج التّأهيل.

ففي مجال الانتقال من المناولة إلى المشاركة في الإنتاج،استهدف البرنامج مساندة المؤسّسات النّاشطة في قطاع النّسيج قصد تدعيم هيكلتها الماليّة. ولئن بلغت أغلب العمليّات أهدافها بحصول المؤسّسات المنتفعة على مصادقة لجنة تسيير البرنامج الوطنيّ للتّأهيل على ملفّات تمويلها فإنّها لم تستكمل كلّ مراحلها إذ اتّضح أنّ جلّ المؤسّسات لم تشرع في إعادة الهيكلة الماليّة إلى موفّى أفريل 2009. فقد تبيّن من خلال فحص عيّنة[1] من العمليّات أنّ 58 % من المؤسّسات المعنيّة لم تتحصّل بعد على منحة صندوق تنمية القدرة التّنافسيّة الصّناعيّة بسبب عدم قيامها بالتّرفيع في رأس مالها. ومن شأن هذه الوضعيّة أن تحول دون تمكين المؤسّسات المنتفعة من التّحوّل من المناولة إلى المشاركة في الإنتاج في أقرب الآجال وأن لا تسمح لها بالتّأقلم مع المستجدّات.

وتبيّن أنّ 22 مؤسّسة تنشط في قطاع النّسيج انتفعت بالمواكبة الماليّة لإنجاز برامج التّأهيل وأنّ ثلاث مؤسّسات منها فقط حظيت ملفّات تأهيلها بالمصادقة إلى موفّى أفريل 2009 دون أن يتمّ بعد صرف المنحة المرصودة لتنفيذ برامج تأهيلها. واتّضح كذلك أنّه تمّت المصادقة على ملفّات تسع مؤسّسات أخرى تعلّقت باستثمارات تكنولوجيّة ذات أولويّة تحصّلت اثنان منها فحسب على المنحة المتعلّقة بهذا الصنف من الاستثمارات.

---

[1] عيّنة شملت 24 مؤسّسة من مجموع 44.

أمّا بخصوص بقيّة القطاعات، فلم يتجاوز عدد المؤسّسات التي انتفعت بمنحة التّأهيل أو منحة الاستثمارات التّكنولوجيّة ذات الأولويّة 21 مقابل 53 تمّت الإحاطة بها إلى موفّى أفريل 2009. وترجع أسباب هذه الوضعيّة إلى عدم توفّق الإدارة العامّة للنّهوض بالمؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة في اختيار المؤسّسات في آجال معقولة نظرا إلى قلّة وسائلها وإلى عزوف بعض المؤسّسات عن تقديم قوائمها الماليّة إضافة إلى عدم ترفيع بعض المؤسّسات في أموالها الذاتيّة.

IV- الإحاطة بهياكل الدّعم

تبيّن أنّ العمليّات التي شملت هياكل الدّعم العموميّة والخاصّة كمنتفع مباشر أو كشريك قد شابتها نقائص حالت دون بلوغ أهدافها بالصّفة المرجوّة.

أ- هياكل البحث في المجال الصّناعي

استهدف برنامج تحديث الصّناعة في جانب من تدخّلاته تدعيم الصّلة بين البحث العلميّ والصّناعة باعتمادات جمليّة قدرها 1,4 مليون أورو. وترمي هذه التّدخّلات أساسا إلى معاضدة مجهود الوزارة المكلّفة بالبحث العلميّ لإحداث هيكل لتثمين نتائج البحث في المجال الصّناعيّ وتمكين الإطارات الذين يتمّ انتدابهم صلب هذا الهيكل من تكوين كاف في الغرض علاوة على الإحاطة بعشر وحدات بحث عموميّة من مخابر ومعاهد لتمكينها من الاستجابة بصفة مباشرة لطلبات الصّناعيّين في المجال.

وتبيّن في هذا الإطار أنّ الإنجازات لم تمكّن من بلوغ الأهداف المرسومة إذ تمّ القيام بعمليّة واحدة خلال الفترة الفاصلة بين أكتوبر 2006 ومارس 2007 تمثّلت في إعداد دراسة حول بعث هيكل للبحث والتجديد وإحداث مؤسّسات مجدّدة. ونتيجة لذلك لم تنتفع الوكالة الوطنيّة للنّهوض بالبحث والتّجديد المحدثة بمقتضى القانون عدد 60 لسنة 2008 المؤرّخ في 4 أوت 2008 بتدخّلات هذا البرنامج لاسيّما فيما يخصّ تكوين الإطارات والإعانة على إحداث خلايا لتثمين البحث صلب مؤسّسات البحث العلميّ.

ولم تنتفع وحدات البحث العموميّة بدورها بتدخّلات البرنامج نظرا إلى عزوفها عن ذلك وتفضيلها الانتفاع بتمويل معدّات البحث وهو ما يتنافى مع المهمّة الموكولة إلى البرنامج التي تعتمد أساسا على عمليّات الإحاطة. ونتيجة لهذه الوضعيّة لم تبلغ نسبة استهلاك الاعتمادات سوى 18,2 %.

ب- الغرفة النّقابيّة الوطنيّة لمكاتب الدّراسات والاستشارة والتّكوين

تمثّلت أهمّ عمليّة تمّت برمجتها لفائدة هذه الغرفة في إرساء نظام لضبط مؤهّلات ومهنيّة مسدي الخدمات. وتبيّن أنّه تمّ الاقتصار على إنجاز المرحلة الأولى من هذه العمليّة التي خُصّت بمبلغ قدره 161,8 ألف أورو يمثّل أرفع نسبة من الاعتمادات المرصودة حيث تمّ الاكتفاء بإعداد مثال لضبط تنظيم وسير هيكل مؤهّل لتقييم الخبرات دون المرور إلى مرحلة التّركيز الفعليّ لهذا الهيكل.

من ناحية أخرى، قامت وحدة التّصرّف في البرنامج بتوقيع اتّفاقية مع الغرفة تقضي بتشريكها في القيام بعمليّات الإحاطة الفنيّة التي تخصّ 40 مؤسّسة صناعيّة. إلاّ أنّه تبيّن أنّ عدد المؤسّسات التي شملتها هذه العمليّات لم يتعدّ 16 مؤسّسة. ويعزى ذلك بالأساس إلى عدم قدرة هذه الغرفة على استقطاب عدد كاف من المؤسّسات الصّناعيّة لافتقارها إلى الإمكانات الماديّة والتّنظيميّة. وقد حالت هذه الوضعيّة دون تشريك أفضل للخبرات الوطنيّة في عمليّات الإحاطة الفنيّة بالمؤسّسات الصّناعيّة.

ج – المراكز الفنّيّة القطاعيّة

تمّت برمجة عدّة عمليّات تهدف أساسا إلى الرّفع من أداء المراكز الفنّيّة إلاّ أنّ نسبة هامّة منها لم يتمّ تجسيمها حيث لم تنجز سوى 25 % من العمليّات البالغ عددها 37. وتعزى هذه الوضعيّة أساسا إلى عدم جاهزيّة المراكز للانتفاع بهذه العمليّات وهو ما يحدّ من المساهمة في الرّفع من فاعليّة هذه المراكز وما لذلك من أثر على تنمية القدرة التّنافسيّة للمؤسّسات الصّناعيّة.

كما لم تتوفّق بعض العمليّات المنجزة لفائدة هذه المراكز في تحقيق مؤشّرات النّجاح وخاصّة تلك المتعلّقة بإرساء أنظمة لليقظة التّكنولوجيّة الرّامية إلى تدعيم قدرة المراكز على الاستجابة لطلبات المؤسّسات الصّناعيّة في هذا المجال. فباستثناء المركز الفنّيّ للصّناعات الميكانيكيّة والكهربائيّة،لم تتمكّن بقيّة المراكز بعد من تفعيل دور هذه الوحدات نظرا إلى ما تشكوه من نقص في الموارد البشريّة ذات الخبرة الكافية تفاقم بارتفاع نسبة مغادرة الإطارات لها.

د- الاتّحاد التّونسيّ للصّناعة والتّجارة والصّناعات التّقليديّة

خصّ البرنامج الاتّحاد التّونسيّ للصّناعة والتّجارة والصّناعات التّقليديّة بجملة من العمليّات كمستفيد مباشر أو كشريك. وقد تمّ ذلك عبر مساعدة هذه المنظّمة في الحالة الأولى على بعث وحدة للتّكوين وإحداث لجان تفكير تتولّى تحديد معايير لتصنيف القطاعات ومساندتها في تنظيم المعارض والصّالونات وعبر القيام في الحالة الثّانية بعدد من الدّراسات قصد المساهمة في تنمية القطاع الخاصّ.

وقد لوحظ في المجال أنّ العمليّة الأهمّ والمتمثّلة في بعث وحدة لدعم التّكوين لم تنجز بالصّفة المرجوّة ولم يتمّ بالتّالي تفعيل دور هذه الوحدة.ويعزى ذلك حسب خبير برنامج تحديث الصّناعة إلى قلّة حرص المسؤولين بمنظّمة الأعراف على تأمين الظّروف الملائمة لإنجاز العمليّة فيما أرجع المسؤول عن الشّؤون الاقتصاديّة بهذه المنظّمة ذلك إلى النّقص في جودة الأشغال المنجزة .كما تبيّن أنّه لم يتمّ إنجاز سوى 13 دراسة من مجموع الدّراسات المبرمجة خلال المخطّطين العمليّين الأوّل والثّاني والتي بلغ عددها 23 دراسة.

V- إرساء تقنيات المعلومات والاتّصال

استهدف البرنامج تشخيص حاجيات 100 مؤسّسة في مجال تقنيات المعلومات والاتّصال لعرض ملفّاتها على مكتب التّأهيل الصّناعيّ ومواكبة 50 مؤسّسة منها في إرساء أنظمتها المعلوماتيّة باعتمادات جمليّة بلغت 700 ألف أورو.

وتمّ الاعتماد على مركز التّوثيق والإعلام الصّناعيّ بوكالة النّهوض بالصّناعة كشريك في اختيار المؤسّسات وتحسيسها بأهمّيّة تقنية المعلومات. إلاّ أنّ قلّة التّنسيق بين هذا المركز والإدارات الجهويّة للوكالة حدّ من فعاليّة التّحسيس حيث لم يتجاوز عدد المؤسّسات التي تمّ استقطابها لعمليّات التّشخيص 58 مؤسّسة. كما تبيّن عزوف أغلب المؤسّسات عن إدراج تقنية المعلومات في طرق تصرّفها إذ لم يتمّ تقديم سوى 11 ملفّا إلى مكتب التّأهيل الصّناعيّ ولم تنتفع سوى مؤسّستان بمنحة التّأهيل.

وأمام النّجاح المحدود لهذا الصّنف من العمليّات تمّ التّخلّي عنها في أواخر سنة 2006 قصد اعتماد استراتيجيّة جديدة تتمثّل في تنظيم ملتقيات تحسيسيّة مع الهياكل المعنيّة لانتقاء مؤسّسات مقتنعة بأهمّيّة تقنية

المعلومات ثمّ مواكبتها لإرساء هذه التّقنيات. إلاّ أنّه تمّ العدول عن هذه الاستراتيجيّة نتيجة للنّقص في جودة الاستنتاجات التي خلصت إليها العمليّة المبرمجة للغرض.

ومن ناحية أخرى اتّجه اهتمام البرنامج إلى استغلال تقنية المعلومات في تطوير تطبيقات تمكّن من إرساء نظم الاسترسال بالنّسبة إلى الصّناعات الغذائيّة. وقد تمّ خلال إحدى العمليّات التي تمّ الانتهاء منها في نوفمبر 2005 القيام بدراسة برنامج نموذجيّ لنظام الاسترسال واختيار قطاع زيت الزّيتون كحالة عمليّة. ولئن لاقت هذه العمليّة استحسان المتدخّلين عند عرض نتائجها إلاّ أنّه لم يتمّ إلى موفّى 2009 تفعيل هذا النّظام نظرا إلى عدم تطوير التّطبيقة التي تسمح بإرسائه.

VI- الجودة

تمّ خلال المخطّط العمليّ العامّ لبرنامج تحديث الصّناعة برمجة إحاطة 150 مؤسّسة في تركيز إجراءات الجودة الكاملة أو إرساء أنظمة للجودة حسب مواصفات متعارف عليها قصد إعدادها للحصول على شهادة المطابقة باعتمادات بلغت 3,7 مليون أورو. وتمّ خلال تنفيذ المخطّط العمليّ الثّاني الانطلاق في تنفيذ البرنامج الوطنيّ الثّالث للجودة خلال 2005 لإرساء أنظمة جودة لدى 600 مؤسسة.

وفي هذا الإطار، تمّ عقد اتّفاقيّتين بين وحدتي التّصرّف في البرنامج الوطنيّ للجودة وبرنامج تحديث الصّناعة تمّ على إثرهما التّرفيع في عدد المؤسّسات المستهدفة للانتفاع بعمليّات برنامج تحديث الصّناعة ليصبح 416 عوضا عن 150 مؤسّسة باعتمادات ناهزت 8,4 مليون أورو. واعتبر حصول المؤسّسات بنسب تتراوح بين 70 % و85 % على الإشهاد بالمطابقة كمؤشّر نجاح لعمليّات الإحاطة.

ولئن توصّل البرنامج إلى بلوغ الهدف الكمّي المتعلّق بالعدد الجمليّ للمؤسّسات المحاطة، فإنّ عدد المؤسّسات المتحصّلة على الإشهاد بالمطابقة لم يتعدّ 99 أي ما يمثّل 44 % من المؤسّسات التي استكملت إنجاز عمليّات الإحاطة. وبيّن فحص عمليّات إرساء أنظمة الجودة لفائدة 109 مؤسّسات محدوديّة النّتائج المحقّقة بسبب نقائص تعلّقت بتحديد الأولويّات في مجال مواصفات الجودة وبتنفيذ العمليّات.

أ- تحديد الأولويّات في مجال أنظمة الجودة

رغم اعتبار تقنية المعلومات أحد القطاعات الاستراتيجيّة، لم تنتفع مؤسّسات القطاع بالبرنامج إلاّ خلال المخطّط العمليّ الثّالث إذ لوحظ شبه غياب للمؤسّسات التّونسيّة المتحصّلة على المواصفة المتعلّقة بتطوير البرمجيّات "CMMI"[1] حيث لم تتحصّل عليها سوى مؤسّسة تونسيّة وحيدة خارج البرنامج.

ولم تندرج عمليّات إرساء أنظمة الجودة دائما في إطار مراحل متتالية تمكّن المؤسّسات من بلوغ مستوى يؤهّلها للتّحكّم في هذه الأنظمة والاستجابة لشروط التّرويج بالأسواق الخارجيّة. ويذكر في هذا المجال إرساء بعض المؤسّسات لأنظمة أفضل الممارسات لسلامة الغذاء دون إتباعه بإرساء النّظام المؤهّل للقيام بعمليّات التّصدير "ISO 22000". ويذكر كذلك ما لاحظه الخبراء عند إرساء نفس النّظام من غياب لنظام أفضل الممارسات لسلامة الغذاء لدى بعض المؤسّسات.

وفي نفس السياق أشار الاستقصاء المعدّ في إطار البرنامج في جويلية 2008 إلى أنّ 75 % من المؤسّسات المتحصّلة على شهادة المطابقة قد أرست نظام الجودة حسب المواصفة المتعلّقة بإرساء أنظمة التّصرّف بالجودة "ISO 9001" في حين لم تشمل مواصفات الجودة القطاعيّة التي تعتبر أكثر أهميّة في ما يخصّ تحسين القدرة التّنافسيّة إلاّ 25 % من هذه المؤسّسات وهو ما لم يساهم في بروز أثر ذي أهميّة لإرساء مثل هذه الأنظمة. فقد أفاد 69 % من أصحاب المؤسّسات أنّ هذه الأنظمة كان لها أثر متوسّط أو منعدم أساسا على نسبة الإنتاج غير الصّالح للبيع وعلى كلفة قلّة الجودة.

ب – تنفيذ العمليّات

شهد تنفيذ عمليّات إرساء أنظمة الجودة نقائص قلّصت من فعاليّتها تعلّقت بالخصوص بعدم التزام المؤسّسات المنتفعة بتعهّداتها وبالمدّة اللاّزمة للإنجاز وبتوفير خبراء بالمؤهّلات المطلوبة وباضطلاع هياكل الدّعم بدورها وبمتابعة التّوصيات التي تمّ الوقوف عليها عند انتهاء العمليّات.

---

[1] Capability Maturity Model Integration وهو نمط تطوير وصيانة الأنظمة والتّطبيقات الإعلاميّة.

فقد تبيّن أنّ 12 مؤسّسة تعهّدت بتعيين مسؤولين عن نظام الجودة ولم تف بالتزاماتها مبرّرة ذلك بعدم توفّر هذا الاختصاص بسوق الشّغل. وأبرز الخبراء أنّ قلّة تحمّس مسيّري 31 مؤسّسة لمثل هذه العمليّات لا تسمح بتوفير الدّعم اللاّزم وبتذليل الصّعوبات التي تعترض الإنجاز ممّا يفضي إلى التخلّي عن العمليّة في مراحلها الأولى أو عند إتمام الإجراءات للحصول على شهادة المطابقة.

واتّضح أنّ تحديد مدّة إنجاز العمليّات يتمّ دون اعتبار حجم المؤسّسة وتعدّد منتوجاتها وأساليب إنتاجها. كما تبيّن اعتماد نفس المدّة (سنة) تقريبا لتوزيع أيّام تدخّل الخبراء في حين أنّ تجسيم نظام الجودة حسب بعض المواصفات على غرار المواصفة المتعلّقة بالبيئة "ISO 14001" وتلك المتعلّقة بتطوير البرمجيّات "CMMI" يستدعي مدّة أطول.

وأوكل إلى ممثّلي هياكل الدّعم تأمين بعض مراحل إرساء أنظمة الجودة إضافة إلى متابعة المراحل الأخرى للعمليّة إلاّ أنّ قلّة خبرة هؤلاء أو عدم توفّرهم بالعدد الكافي حال حسب تقارير بعض الخبراء دون قيامهم بهذه المهام. ومثّل تخلّي بعض الخبراء عن أداء مهامهم إلى جانب محدوديّة مؤهّلات عدد منهم حسب ما ورد بجذاذات التّقييم عائقا أمام نجاح بعض العمليّات أفضى إلى التّمديد في آجال إنجاز المهمّات لتصل في إحدى الحالات إلى سنتين ونصف في حين أنّ العناصر المرجعيّة تحدّد هذه المدّة بسنة.

من ناحية أخرى يتمّ عند انتهاء كلّ عمليّة إجراء اختبار تجريبيّ لنظام الجودة الذي تمّ إرساؤه لتقييم مدى قابليّته للحصول على المصادقة وتحديد النّقائص واتّخاذ ما يتعيّن لتلافيها. وقد تبيّن أنّ هذه المتابعة تتمّ عرضيّا من قبل المراكز الفنّيّة أو وحدة التّصرّف في البرنامج الوطني للجودة.

VII- اتّفاقيّات الاعتراف المتبادل

نصّت اتّفاقيّة الشّراكة المبرمة مع الاتّحاد الأوروبّيّ في سنة 1995 على وجوب تأهيل الأنظمة والهيئات المتدخّلة في مجال الإشهاد بالمطابقة قصد بلوغ مرحلة الاعتراف المتبادل بإبرام اتّفاقيّات الإشهاد بالمطابقة وقبول المنتوجات. واضطلع البرنامج بإنجاز عمليّات إحاطة في الغرض باعتمادات ناهزت 1,6 مليون أورو استفاد منها أساسا المجلس الوطنيّ للاعتماد والمعهد الوطنيّ للمواصفات والملكيّة الصّناعيّة والمراكز الفنّيّة والمخبر المركزيّ للتّحاليل والتّجارب. ولئن حقّق جزء من العمليّات الأهداف المرتقبة فقد شهدت بعض العمليّات الأخرى

صعوبات في الإنجاز أو ظلّت غير مشفوعة بإجراءات تكميليّة مما حال دون بلوغ الأثر المرجوّ منها خاصّة فيما يتعلّق بمواءمة القوانين والتّراتيب ودعم البنية التّحتيّة للإشهاد .

أ- مواءمة القوانين والتّراتيب

استهدف المخطّط العمليّ العامّ إحاطة قطاع الصّناعات الكهربائيّة لاعتماد قوانين تونسيّة متجانسة مع تلك المعمول بها بالاتّحاد الأوروبّيّ وذلك بتشخيص وضعيّة المتدخّلين في المجال وإعداد برامج لتكوينهم إضافة إلى تحديد أوجه الاختلاف بين هذه القوانين.غير أنّه لم يتمّ الشّروع في العمليّة المتعلّقة بذلك إلاّ في نهاية المخطّط العمليّ الثّاني في سبتمبر 2006 أي بتأخير ناهز السّنة والنّصف. واتّضح أنّ إعداد قطاع الكهرباء لمثل هذه الاتّفاقيّات يستدعي رصد اعتمادات أكبر من تلك التي تمّ تخصيصها ويقتضي توظيف خبرات لا تتوفّر دوما بالقدر الكافي في إطار البرنامج. وتبعا لذلك تمّ إدراج هذا الهدف في إطار برنامج آخر [1] مع تحديد شهر جوان 2009 كأجل لبلوغه بعد أن كان مبرمجا في بداية سنة 2008 .

وفي نفس الإطار استهدف إعداد مشروع قانون إطاريّ لمواءمة النّصوص المتعلّقة بالسّلامة الصّحّيّة للغذاء قصد تيسير تصدير المنتوجات الغذائيّة الفلاحيّة المصنّعة وتحسين الجودة والسّلامة الصّحّيّة للمنتوجات المروّجة بالسّوق الدّاخليّة. ولئن تمّ استكمال إعداد النّصوص بتأخير فاق السّنتين حيث كان من المبرمج الانتهاء من ذلك في أفريل 2007 فإنّه لم يتمّ إصدار الإطار التّشريعيّ إلى موفّى أوت 2009 ممّا أدّى إلى تأجيل إبرام اتّفاقية الاعتراف المتبادل في مجال أنظمة السّلامة الصّحّيّة للموادّ الغذائيّة.

ب – دعم البنية التّحتيّة للإشهاد بالمطابقة

شملت عمليّات دعم البنية التّحتيّة للإشهاد بالمطابقة مجالات التّقييس وإجراء الاختبارات حيث مكّنت من معاضدة مجهود المعهد الوطنيّ للمواصفات والملكيّة الصّناعيّة في إصدار المواصفات وساهمت في حصول المجلس الوطنيّ للاعتماد على الاعتراف المتبادل مع المجمع الدّوليّ لاعتماد المخابر في جوان 2008 .

---

[1] برنامج دعم تجسيم اتفاقية الشراكة (مارس2007–مارس2009) .

ومازالت تشوب نسق إنجاز بعض عمليّات دعم البنية التّحتيّة و تفعيل نتائجها من قبل الهياكل أوالصّناعيّين بعض النّقائص التي من شأنها أن لا تساعد على تثمين المهارات المكتسبة وعلى تطوير نسق إرساء المواصفات على غرار العمليّة المتعلّقة بتكوين إطارات في مجال التّقييس بالمراكز الفنّيّة. فقد تبيّن أنّ مساهمة بعض المراكز في هذا المجال لم تشهد تطوّرا يذكر، علما أنّها أبرمت اتّفاقيّات في الغرض مع المعهد المكلّف بالمواصفات دون ضبط أهداف محدّدة تمكّن من تقييم أدائها .

كما تمّ خلال إحدى العمليّات تطوير مواصفة منتوج تتعلّق بالأثاث المكتبيّ. إلاّ أنّه وبسبب عدم حصول المعهد الوطنيّ للمواصفات والملكيّة الصّناعيّة على الاعتماد ومدقّقيه على الإشهاد بكفاءتهم حسب المواصفة المتعلّقة بالتّدقيق في أنظمة الجودة "ISO 19011" يتعذّر الإشهاد بمطابقة منتوجات الأثاث المكتبيّ طبقا للمواصفة المذكورة.

ولم تبلغ العمليّات التي أنجزت لفائدة المخابر قصد حصولها على الاعتماد أحيانا أهدافها المرتقبة. وذلك هو شأن عمليّة خصّت مخبر المركز الفنّيّ للكيمياء قصد إعداده للحصول على المواصفة المتعلّقة بمخابر التّجارب والتّحاليل "17025" في مجال اختبارات موادّ الدهن والتي شهد إنجازها تأخيرا استوجب برمجة عمليّة أخرى حدّد أجل الانتهاء منها في جوان 2009 أي بتأخير ناهز ثلاث سنوات. وكذلك كان الشّأن بالنّسبة إلى المخبر المركزيّ للتّحاليل والتّجارب الذي انتفع بمجموعة من العمليّات في إطار "البرنامج الأوروّبيّ التّونسيّ للمؤسّسات" مكّن بعضها من حصول المخبر على الاعتماد بخصوص بعض التّحاليل فيما أعاق إنجاز البعض الآخر عدم توفّر الخبراء ذوي الاختصاص المناسب أو عدم اقتناء بعض المعدّات في الإبان.

*

* *

حظي القطاع الصّناعي باهتمام خاصّ من السّلطات العموميّة لاسيّما منذ توقيع اتّفاقيّة الشّراكة مع الاتّحاد الأوروّبيّ في سنة 1995. ويعتبر برنامج تحديث الصّناعة من أهمّ الآليّات التي انتفعت بها تونس في إطار التّعاون الأوروّبيّ والذي جاء لمعاضدة مجهود الدّولة في التّأهيل الصّناعيّ بهدف تنمية القدرة التّنافسيّة

للمؤسّسات. ولئن حقّق هذا البرنامج عدّة إنجازات لاسيّما في مجال المواكبة الفنّيّة والماليّة وإرساء أنظمة الجودة وتقنية المعلومات والاتّصال بالمؤسّسات الصّناعيّة علاوة على المساهمة في تطوير المحيط الصّناعيّ، فإنّه لم يخل من نقائص حالت دون تحقيق نتائج أفضل.

فقد تمّ اختيار المؤسّسات المنتفعة وتحديد حاجياتها في مجال المواكبة والجودة دون الاعتماد دائما على معايير مضبوطة ومدروسة ممّا حدّ من بلوغ بعض العمليّات لأهدافها .ولم تبد بعض المؤسّسات الحرص الكافي على تنفيذ التّوصيات التي خلصت إليها تدخّلات البرنامج في غياب إجراءات كفيلة بحثّها على ذلك.

ولا يزال عدد المؤسّسات التي تحصّلت على الإشهاد بالمطابقة في مجال إرساء أنظمة الجودة دون المأمول وهو ما يستدعي تكثيف المجهودات إثر انتهاء البرنامج لاسيّما من قبل المراكز الفنيّة القطاعيّة لمواكبة المؤسّسات المنتفعة بتدخّلات البرنامج.

وفيما يتعلّق بتطوير المحيط الصّناعيّ لم يتمّ إنجاز عدّة عمليّات مبرمجة لفائدة عدد من هياكل الدّعم وخاصّة منها تلك المهتمّة بتدعيم الصّلة بين البحث العلميّ والصّناعة وهو ما لم يساهم في تحسين أداء هذه الهياكل وفي الرّفع من القدرة التّنافسيّة للمؤسّسات.وتستدعي هذه الوضعيّة مزيد التّنسيق بين الجهات المستفيدة والهيئات المشرفة على تنفيذ البرامج العموميّة لاسيّما تلك المعتمدة على تمويلات خارجيّة.

وتقتضي مواءمة التّشاريع التّونسيّة مع تلك المعمول بها بالاتّحاد الأوروبّيّ الإسراع بإصدار الإطار التّشريعيّ في مجال أنظمة السّلامة الصّحّيّة للموادّ الغذائيّة لتدارك التّأخير المسجّل في إبرام اتّفاقيّة الاعتراف المتبادل في الغرض.ومن شأن التّعجيل في إتمام الإجراءات اللاّزمة لحصول المخابر على الاعتماد أن يدعم محيط عمل المؤسّسات الصّناعيّة عند إنجاز التّجارب والتّحاليل وأن يعزّز القدرة التّفاوضيّة لتونس عند إمضاء اتّفاقيّات الاعتراف المتبادل.

ولتثمين المكتسبات التي حقّقها البرنامج، فإنّ هياكل دعم الصّناعة مدعوّة إلى تأمين استمراريّة العمل بهذه المكتسبات لدى المؤسّسات ومتابعة أثرها على المدى المتوسّط والبعيد .

ردّ وزارة الصناعة والتكنولوجيا

أولت وزارة الصناعة والتكنولوجيا أهمية كبرى لتأهيل القطاع الصناعي وإعداده للدخول في منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي في بداية سنة 2008.

ويعتبر التأهيل الصناعي من أوّل البرامج التي تّم إدراجها من ضمن الخيارات والأولوّيات المرسومة لتعزيز ورفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية حيث تّم لهذا الغرض إحداث صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية بموجب قانون المالية لسنة 1995، لهدف تمويل الإمتيازات المسندة للمؤسسات المنخرطة في هذا البرنامج.

ولتعزيز هذا التوجه والخيار الإستراتيجي تّم تركيز برنامج تحديث الصناعة منذ شهر نوفمبر 2003، بتمويل من المفوضية الأوروبية قصد تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة علاوة على تحسين آداء هياكل الدعم للأنشطة الصناعيّة.

كما إستهدف برنامج تحديث الصناعة التشجيع على النهوض بمبادرات الإبتكار داخل المؤسسة وتدعيم قدراتها التكنولوجية والتحكم في الجودة وطرق الإنتاج وأساليبه إلى جانب تطوير محيط المؤسسة عبر توفير المواصفات والتشريعات ووضع الآليات الملائمة لتمكين القطاع الصناعي من الإرتقاء بجودة منتوجاته والإنصهار بثبات في النظام التجاري العالمي.

ويتمثل تدخل برنامج تحديث الصناعة في المساعدة الفنية، من خلال إنتداب خبراء مختصين ووضعهم على ذمة المؤسسات، للإستفادة من خبرتهم في مجالات تقنية دقيقة.

وقد بلغ عدد المؤسسات المنتفعة بتدخلات البرنامج إلى موفى شهر أكتوبر 2009، تاريخ إنتهاء البرنامج حوالي 1416 مؤسسة وقد شملت هذه التدخلات عدّة مجالات يذكر منها خاصّة :

- إرساء نظم الجودة لدى 400 مؤسسة،
- والإحاطة الفنية لفائدة 484 مؤسسة،
- والإحاطة المالية لفائدة 100 مؤسسة.

كما ساهم البرنامج في تفعيل دور شركة الضمان بتخصيص 9 مليون أورو، كمساهمة في رأس مالها ومكّن من تحسين أساليب عمل إدارة الملكية الصناعية بالمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية ووضع الآليات الملائمة لتحسين آداء مصالح السجل التجاري على الصعيدين الوطني والجهوي.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تم أيضا في إطار البرنامج إعداد 40 دراسة قطاعية واستراتيجية ساهمت في دفع نسق الإستثمار وتجديد النسيج الصناعي خاصة على مستوى الجهات.

أمّا فيما يتعلق بإجراءات تنفيذ البرنامج، فإنّ قرار تمديد فترة تنفيذه بما يزيد عن سنة و نصف والذي أدى إلى برمجة إنتهاء فترته العملية في مارس 2010 عوضا عن أكتوبر 2008 فهو يعزى إلى الأسباب التالية :

- عدم الإنطلاق الفعلي في إنجاز المخططات العملية في الآجال حيث إستغرقت الإجراءات المتعلقة بإرساء هياكل التصرف في البرنامج حوالي 15 شهرا منذ تاريخ توقيع إتفاقية التمويل،
- عدول المفوضية الأوروبية عن العمل بالعقد الإطاري AMS 450 والذي يعنى بتوفير الخبراء العرضيين، وتعويضه بنظام مركزيات الخبرات.

ولتلافي هذا التأخير تدخلت وزارة الصناعة والتكنولوجيا لتسريع إنجاز البرنامج مما أدى إلى إتمامه بكامله في الآجال. حيث تّم إنجاز ثلاث عمليّات مسح ميدانية منذ إنطلاق البرنامج بالتعاون مع مصالح المفوّضية الأوروبية لتقييم مدى بلوغ النتائج المرجوة داخل المؤسسات والهياكل المنتفعة بتدخلات البرنامج.

وتجدر الإشارة في هذا النطاق إلى أنّ المسح الثالث والأخير بّين أنّ نسبة 84 % من المؤسسات التي شملتها عملية المسح عبّرت عن الدفع الإيجابي الذي ساهم في تفعيله البرنامج.

كما تبيّن أنّ مؤشّرات نشاط هذه المؤسسات تطوّرت مقارنة بما كانت عليه قبل الإنتفاع بتدخلات البرنامج من ذلك أنّ حجم المعاملات تطوّر صلب هذه المؤسسات بنسبة 44 %، مع ارتفاع بثلاث نقاط لحصّة حجم معاملات التصدير كما ارتفعت نسبة التشغيل داخل هذه المؤسسات إلى 10 % .

إلى جانب ذلك فقد ساهم برنامج تحديث الصناعة في خلق حركيّة هامّة لدى المؤسسات والهياكل الداعمة ممّا جعل وزارة الصناعة والتكنولوجيا تتخذ الإجراءات اللازمة لمواصلة هذا المجهود وخاصة في ميدان الجودة والمواكبة مع كلّ الأطراف المتدخّلة وذلك لتثمين المكتسبات المحققة وتأمين إستمراريّة العمل بهذه المكتسبات وتطويرها ومتابعة إنعكاساتها على المدى المتوسط والبعيد .